

بيان صحفي

بيروت في ١/١٢/٢٠١١

مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١١: لبنان ثابت على الفساد رغم الثورات العربية والأزمات الأوروبية

حصل لبنان للمرة الثالثة على التوالي، ومنذ العام ٢٠٠٩، على معدل ٢،٥ / ١٠ في مؤشر مدركات الفساد. هذا المعدل المتدني يعكس امرين اساسيين الأول، هو أن مستوى الفساد في لبنان مازال مرتفعاً جداً وثانياً أن مستوى إدراك الفساد هو مرتفع أيضاً. وقد حل لبنان هذا العام في المرتبة ١٨٣/١٣٤ بعد ان كان في المرتبة ١٢٧/١٧٨ عالمياً عام ٢٠١٠ اي دون تغيير يذكر، بينما تراجع عربياً الى المرتبة ٢٠/١٤ بعد أن حل في المرتبة ٢٠/١٣ العام الماضي.

هذه السنة أظهرت النتائج أن نيوزلندا حصلت على المرتبة الأولى دولياً بمعدل (٩،٥) والدانمارك، وفنلندا على المرتبة الثانية بمعدل (٩،٤) والسويد على المرتبة الثالثة بمعدل(٩،٣)، كما احتلت الصومال المرتبة الأخيرة على ١٨٣ دولة بمعدل (١). بينما على الصعيد البلاد العربية فقد احتلت قطر المرتبة الأولى والمرتبة الـ ٢٢ عالمياً بمعدل (٧،٢).

بيد أنّ السؤال الجوهرى الذي يطرح في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية حيث تشهد تغييراً وحراكاً على مستوى الأنظمة وتطبيقاً واسعاً للإصلاحات أقله على الورق بشكلٍ خاص والدول الأوروبية التي تشهد أيضاً العودة الى نظرية تدخل الدولة للحد من البطالة وخفض الدين العام وتحفيز النمو بشكلٍ عام، هو هل تكفي المعالجات التقليدية التي تعتمد الأنظمة للحد والقضاء على الفساد؟ الجواب هو كلا. إذ رأينا أن واحداً من الاسباب الرئيسية للثورات إضافةً الى استبدال الأنظمة، كان الفساد المستشري وسوء استعمال السلطة، والدليل البارز على ذلك هو المحاولات الإصلاحية السريعة التي حاولت الأنظمة تطبيقها قبل انهيارها هذا من ناحية. من ناحيةٍ اخرى، بالعودة الى نتائج المؤشر لهذا العام نستنتج ان البلدان العربية التي شهدت وتشهد تغييرات والدول الأوروبية التي شهدت اضطرابات وتبدلات في الحكم حصلت على معدل ادنى من (٤) نعني بها تونس ومصر وليبيا اليونان وايطاليا، مما يعكس حالة الوعي التي كانت تتمتع بها الشعوب في هذه الدول والإستهتار وعدم المسؤولية التي كانت تتعاطى به الحكومات مع شعوبها. مع التذكير أن منظمة الشفافية الدولية كانت قد نبهت لاعوام عديدة من مخاطر هذه السياسات المتبعة وغياب الشفافية.

لذا لا بدّ للدولة اللبنانية أن تتطرق الى مرحلة جديدة من التعاطي مع الأزمات المعيشية التي يعيشها لبنان والتي كان ولا يزال الفساد السبب الرئيسي في حدوثها والحد من حالة الفقر التي يقبع بها اللبنانيون الذين يعانون من ضعف القدرة الشرائية، وعدم تحسن رواتبهم واضطرابهم الى دفع فاتورتين مقابل الحصول على الخدمات وغياب الرعاية الصحية. وبحسب استطلاع رأي حول الفساد الإداري أعدته الجمعية عام ٢٠١٠، لجأ حوالي ٦٥ في المئة من رجال الأعمال في لبنان إلى دفع الرشاوى لتسهيل و تسريع الإجراءات الحكومية. فالإصلاح يتطلب وجود الإرادة السياسية أولاً وتوحيد الرؤى حول أسباب الفساد وكيفية معالجته مما يصعب تحقيقه اليوم في ظلّ الانقسام الأفقي الذي يعيشه لبنان بين فريقين الخلاف. بمعنى آخر، تحمّل الزعماء السياسيين مسؤوليتهم تجاه المواطنين اللبنانيين.

وإذا كانت الموازنات العامة تعكس السياسة الإجتماعية التي تريد الدولة أن تعتمدھا للسنة القادمة، فإن مشروع موازنة العام ٢٠١٢، لا يعكس ابدأ طموح اللبنانيين من ناحية رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة، وعدم تغطيتها للرعاية الصحية الشاملة، وخفض الجزء المخصص للمشاريع الإستثمارية وعدم اخذ بعين الإعتبار سياسة مواصلات جديدة الخ... وبمقارنة سريعة مع الدول العربية التي حصلت فيها الثورات نلاحظ أن مستوى النمو كان مشابهاً للذي يعيشه لبنان ما بين ٥ الى ٨% ! وهذا لم يمنع حدوث الثورات، ولا بد من التنكير بأن مستوى العجز في الموازنة اللبنانية نسبةً للنتائج المحلي هو حوالي ٩%. اما عجز الموازنة العامة وصل الى ٢٩% بشكل عام اي ان الدولة تتفق بمعدلات اعلى من ما تنتجه في ظل غياب أو تعييب وشلل تام للهيئات الرقابية والأجهزة القضائية المسؤولة عن مراقبة الأموال العامة وفي ظل عدم عقد المجلس النيابي لجلسات مناقشة واستجواب لكيفية انفاق الأموال العامة.

هذا الواقع يمنع من وضع المشاريع والخطط الإصلاحية الهادفة الى مكافحة الفساد حيذ التنفيذ والتي نذكر منها على التوالي: عدم تطبيق قانون وسيط الجمهورية، عدم البدء جدياً بتنفيذ بنود إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي انضم اليها لبنان رسمياً عام ٢٠٠٩ وغياب الثقافة الداعمة لها، عدم إقرار إقتراحي قانوني الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، إضافة الى عدم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

في الختام لا بد من القول انه حان الوقت لكي نستفيق جميعنا.

جدول حول مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١١

يقيس مؤشر مدركات الفساد مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، أي انه يعكس الصورة التي يراها المستفتون عن البلد المصنّف بالنسبة للفساد الإداري والسياسي فيه والذي يُفسّر باعتباره استغلال منصب رسمي لمكاسب خاصة. فبعد جمع المعلومات من المصادر المختلفة يُعطى كل بلد نقطة من أصل عشر نقاط، والدولة التي تحصل على معدل ١٠ تكون خالية تماماً من الفساد. ينظر المؤشر المركب في سبعة عشر استطلاعاً ومصدراً من استمارات واستفتاءات مختلفة تابعة لعدد من المؤسسات المستقلة، وزّعت على رجال وسيدات أعمال وأكاديميين ومحللين ومغتربين متخصصين. تحضّر أمانة سر منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر مركزياً في ألمانيا تحت إشراف فريق من الباحثين والإحصائيين والخبراء، ولا تشارك الفروع المحلية للمنظمة ك"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لافساد" في وضع هذا المؤشر ولا تساهم فيه بأية طريقة مما يؤمّن الإستقلالية والحياد. (الحق بالوصول الى المعلومات...)

المقارنة بين الترتيب من سنة الى أخرى لا يعكس صورة دقيقة للتغيير في مستوى ادراك الفساد في بلد ما اذ أن المرتبة قد تتغير بسبب دخول بلدان جديدة الى المؤشر. فمن الأفضل مقارنة النقاط التي تحتسب لكل بلد مع النقاط التي حصل عليها في الأعوام السابقة ومقارنتها بالمعدلين الدولي والإقليمي وبالمرتبة التي حصلت عليها تلك الدولة.

مؤشر مدركات الفساد للبلدان العربية لأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١.

الترتيب الدولي ٢٠١١	نتيجة المؤشر ٢٠١١	الترتيب الدولي ٢٠١٠	نتيجة المؤشر ٢٠١٠	الترتيب الدولي ٢٠٠٩	نتيجة المؤشر ٢٠٠٩	الدولة
٢٢	٧,٢	١٩	٧,٧	٢٢	٧	قطر
٢٨	٦,٨	٢٨	٦,٣	٣٠	٦,٥	الامارات العربية المتحدة
٤٦	٥,١	٤٨	٤,٩	٤٦	٥,١	البحرين
٥٠	٤,٨	٤١	٥,٣	٣٩	٥,٥	عمان
٥٤	٤,٦	٥٤	٤,٥	٦٦	٤,١	الكويت
٥٦	٤,٥	٥٠	٤,٧	٤٩	٥	الاردن
٥٧	٤,٤	٥٠	٤,٧	٦٣	٤,٣	المملكة العربية السعودية
٧٣	٣,٨	٥٩	٤,٣	٦٥	٤,٢	تونس
٨٠	٣,٤	٨٥	٣,٤	٨٩	٣,٣	المغرب
١٠٠	٣	٩١	٣,٢	١١١	٢,٨	دجيبوتي
١١٢	٢,٩	١٠٥	٢,٩	١١١	٢,٨	الجزائر
١١٢	٢,٩	٩٨	٣,١	١١١	٢,٨	مصر
١٢٩	٢,٦	١٢٧	٢,٥	١٢٦	٢,٦	سوريا
١٣٤	٢,٥	١٢٧	٢,٥	١٣٠	٢,٥	لبنان
١٤٣	٢,٤	١٤٣	٢,٣	١٣٠	٢,٥	موريتانيا
١٦٤	٢,١	١٤٦	٢,٢	١٥٤	٢,١	اليمن
١٦٨	٢	١٤٦	٢,٢	١٣٠	٢,٥	ليبيا
١٧٥	١,٨	١٧٥	١,٥	١٧٦	١,٥	العراق
١٧٧	١,٦	١٧٢	١,٦	١٧٦	١,٥	السودان
١٨٢	١	١٧٨	١,١	١٨٠	١,١	الصومال